دليل محاسبى مقترح للمنشآت الصغيرة في ضوء المعيار المحاسبى المصري لسنة (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة : دراسة تحليلية

إعداد

إبراهيم عبد الحى محمد خالد
مدرس مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة ـ جامعة أسيوط

أ.د. برنس ميخائيل غطاس
أستاذ محاسبة التكاليف
كلية التجارة – جامعة أسيوط

د. ناصر محمد أنور أبو الوفا
مدرس بقسم المحاســبة
كلية التجارة – جامعة أسيوط

ملخص البحث :

تمثل الهدف الرئيسي من هذا البحث في اقتراح دليل إرشادات محاسبي خاص للمنشآت الصغيرة في جمهورية مصر العربية يتلاءم مع طبيعة هذه المنشآت وخصائصها ، وذلك في ضوء معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ونتائج الدراسات والبحوث التي وردت بالفكر المحاسبي بشأن المحاسبة في المنشآت الصغيرة.

ولتحقيق هذا الهدف تم تحديد وتحليل المشكلات التي تواجهها المنشآت الصغيرة عند إعدادها للقوائم المالية ، ومكونات دليل الإرشادات المحاسبي، والذي تم تقسيمه إلى متطلبات خاصة بالاعتراف والقياس في محاولة لتبسيط تلك المتطلبات، لتتلاءم مع طبيعة وخصائص المنشآت الصغيرة ، ومتطلبات خاصة بالعرض، والإفصاح في محاولة لتحسين جودة التقارير المالية في تلك المنشآت ، بالإضافة إلى ذلك عرض متطلبات تطبيق هذا الدليل، والتي تمثل في ضرورة توافر نظام محاسبي ملائم يوفر المعلومات المحاسبية اللازمة لمتخذي القرارات ، والقواعد الموضوعة من جانب مصلحة الضرائب لتحديد الوعاء الضريبي لتلك المنشآت ، وتأهيل معدي القوائم المالية ، ووضع خطة تدريبية تهدف إلى تأهيل معدي القوائم ومراجعي الحسابات على تفسير وتطبيق المعيار المحاسبي المصري .

وتوصل البحث إلى أن اقتراح مقومات لدليل إرشادات محاسبي ينظم طبيعة عمل تلك المنشآت الصغيرة ويحكم كافة جوانب المحاسبة، والتقرير المالي سوف يؤدي إلى تعزيز الثقة في قوائمها المالية ، وتوفير أساس للمقارنة فيما بين المنشآت المتماثلة وبعضها البعض ، غير أن هناك معوقات تواجه إمكانية تطبيق الدليل المقترح للمنشآت الصغيرة في بيئة الأعمال المصرية، ومن أهم تلك المعوقات : قلة خبرة العاملين بإدارة الحسابات أو الإدارة المالية بالقواعد المحاسبية ، وعدم اقتناع إدارة المنشأة الصغيرة بأهمية إعداد التقارير المالية.وقد حاول الباحث إعطاء توصيات لتلافي هذه المعوقات قدر الإمكان.

الكلمات الدالة "المفتاحية" : المنشآت الصغيرة ، دليل إرشادات محاسبي ، معايير المحاسبة المصرية، معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

المصطلحات الواردة بالبحث

المصطلح	المضمون	المصدر
المنشآت الصغيرة	كل شركة أو منشأة تباشر نشاطاً صناعياً لا يقل حجم أعمالها السنوي عن مليون ، ولا يزيد عن ٥٠ مليون جنيه، وبالنسبة للمنشآت الجديدة التي ليس لها حجم أعمال ألا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه، ولا يجاوز خمسة مليون جنيه.	القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ الصادر من وزير التجارة والصناعة.
المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة	معيار محاسبي مصري تم إصداره في عام ٢٠١٥ بغرض تخفيف العبء على المنشآت الصغيرة ، ويتكون من (٣٥) قسماً في (٢٢١) صفحة. وتم تبويبه بنفس تبويب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، مع وجود اختلافات بسيطة فيما يتعلق بقائمة الدخل، وقائمة الدخل الشامل، والتأجير التمويلي، وتكلفة الاقتراض.	قرار وزير الاستثمار رقم١١٠لسنة٢٠١٥.
دليل إرشادات محاسبي	دليل محاسبي خاص بالمنشآت الصغيرة يهدف إلى تبسيط العديد من مباديء الاعتراف ، والقياس، والعرض ، والإفصاح في القوائم المالية لتلك المنشآت، بالاعتماد على ما ورد بالمعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة .	إعداد الباحث بالاعتماد على معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥)

الإطار العام للبحث

موضوع البحث وأهميته :

تشـهد اقتصـاديات العـالم النـامي نسـب نمـو عاليـة فـي مجـال المنشـآت الصـغيرة، وتُعـد تلـك المنشآت من القوى الرئيسة المحركة للاقتصاد من خلال توفيرها لفرص العمل والاستثمار ، وتُسـهم في بعض الدول الغربية بأكثر من ٤٠% من الناتج القومي، غير أن هذه المنشـآت تواجـه العديد من التحديات، من أهمها ضعف الأنظمة المحاسبية التي تعمل بها ، وعادة ما تفتقر إلـى نظم المعلومـات المحاسبية المناسبة، ممـا يحد من قدرة هذه المنشـآت علـى النمو والتطـور (**د.عصـام البحيصـي ، ٢٠١٤** :١٢) .ويؤثر ضعف الأنظمة المحاسبية لدى المنشآت الصغيرة سلباً على تخطيط مواردها، مما يشكل تهديداً لاستدامة تلك المنشآت ، ويخلق فجوة معلوماتيـة بين المعلومـات التـي توفرهـا نظم المحاسبة التقليدية، وبين تلك التي ينبغي توفيرها لمسـاعة الإدارة فـي القيـام بوظائفها ، وهذا يتطلب تصـميم النظم المحاسبية التـي تكفل تـوفير المعلومـات اللازمـة والمفيدة فـي اتخـاذ القرارات(**د.عبد الرحمن موسى ، ٢٠١٦: ٤٧**).

وتواجه المنشآت الصغيرة مشكلات محاسبية متعددة ، تعوق نموها وتعرقل تطورها، ومن أهم تلك المشكلات ما يلي :

١- غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب هذه المنشآت الصغيرة –علـى الأخص- لعد م إدراكهم المزايـا المترتبـة علـى تطبيق القواعد والأصـول المحاسبية اللازمـة، وعدم خبـرتهم فـي هذا المجـال ، ممـا يـؤدي إلـى لجـوء كثيـر مـن هـذه المنشـآت إلـى مكاتـب محاسـبية للقيـام بإعـداد حساباتها، مما يكلفها الكثير من النفقات.

٢- تعدد طرق القياس المحاسبي، وكثرة متطلبات الإفصاح المحاسبي بالشكل الـذي لا يـتلاءم مـع طبيعة وخصـائص المنشآت الصغيرة.

٣- الإخلال بفرض الوحدة المحاسبية مما يؤدي إلى عدم وجود فصـل بين الذمـة الماليـة الخاصـة بصاحب المنشأة والذمة المالية للمنشأة ، على الـرغم مـن أنـه بمجـرد تكـوين المنشـأة يجـب أن يكون لها شخصية معنوية مستقلة ويصبح لها ذمة مالية مستقلة عن صاحبها.

وتتمثل أهمية هذا البحث فيما يلي :

الأهمية العلمية : حيث يتعلق بمقومات دليل محاسبي خاص بالمنشآت الصغيرة يُسهم في بنـاء إطـار للمحاسبة في المنشآت الصغيرة بمصر كما يُسهم في حل مشكلات التقرير المالي فيها .

الأهمية العملية : اقترح دليل محاسبي للمنشآت الصغيرة يؤدي إلى توفير معلومات محاسبية ملائمة تنعكس على جودة القرارات الاقتصادية والمالية في حالة استخدامها من قبل متخذي القرارات بوجه عام.

تحليل نتائج بحوث سابقة اهتمت بموضوع البحث وموقف البحث الحالى :

يتيح عرض نتائج الدراسات السابقة تحقيق عدة جوانب إيجابية ترتبط مباشرة بالبحث الحالي، لعل من أهمها اكتشاف الفجوة البحثية ، وتصميم منهجية البحث وعملياته الإجرائية ، وأخيراً تقويم تلك الجهود لمعرفة ما يمكن أن تسهم به الدراسة الحالية ،سواء بالإثبات ،أو النفي، أو الإضافة ، وفيما يلي نقدم عرضاً موجزاً لنتائج أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث بهدف الوقوف على جهود الباحثين في هذا المجال ، وكمنطلق لتحديد دور البحث الحالي وما يمكن أن يضيفه في هذا الصدد ، وذلك كما يلي :

(١) دراسات اهتمت بعدم قدرة المنشآت الصغيرة على إصدار تقارير مالية ملائمة ، حيث أوضحت دراسة **(Main and Daniel, 2006:513)** والتي أجريت في كندا أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المنشآت الصغيرة ة مضيعة للوقت، فهذه المعايير مكلفة ومعقدة للغاية، وغير ملائمة للمشكلات التي يعاني منها التقرير المالي في المنشآت الصغيرة ، ويرى **(Bass and schrooten, 2006:16)** أن المنشآت الصغيرة تعاني من عدم القدرة على الحصول على تمويل من البنوك بسبب عدم قدرتها على تقديم قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها، وذلك بسبب تكلفة إعداد قوائم مالية مناسبة ،بالإضافة إلى أن الكثير من المعلومات الضرورية يتم إغفالها في التقارير المالية، وذلك يحد من قدرة البنوك أحيانًا على تمويلها.

واتخذت دراسة (**Anas al-bakri et al., 2014 :13**) اتجاهاً أخر حيث هدفت إلى تحديد طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات التي يتوجب عرضها في التقارير المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة ، وذلك بالمقارنة مع ما هو عليه الحال في المنشآت الكبيرة ليترتب على ذلك دراسة مدى الحاجة إلى وضع معايير خاصة بالإفصاح عن المعلومات. وتوصل الباحثان إلى أن هذه المنشآت تتسم بضعف النظم المحاسبية ، وكذلك نظم الرقابة الداخلية المطبقة فيها ، ووجود تفاوت ملحوظ في تقييم الأهمية النسبية للإفصاح المطلوب توفيره في القوائم المالية الصادرة عنها بالمقارنة بالقوائم الصادرة عن المنشآت الكبيرة . لذلك اتجه اهتمام المنظمات المهنية إلى وضع معيار محاسبي خاص، يراعى فيه احتياجات المحاسبة والتقرير المالي في تلك المنشآت.

(٢) دراسات اهتمت بوضع قواعد ومعايير محاسبية لوضع حلول لمشكلة التقرير المالي في المنشآت الصغيرة، ومن أهمها دراسة **(د.طارق حماد ، ٢٠٠٣)** التي توصلت إلى أن هناك تأييداً لفكرة التقارير التمايزية، وهي نوع من التقارير المالية تلائم المنشآت الصغيرة، من حيث إعفاؤها من بعض متطلبات الإفصاح غير الضرورية مثل نصيب السهم من الأرباح والتقارير القطاعية .واقترحت الدراسة منهجاً محاسبياً لإعداد التقارير المالية لهذه المنشآت. وقدمت دراسة **(Joshi and Ramadhan, 2002:429)** وجهة نظر مختلفة، حيث أوضحت أن المحاسبين في المنشآت الصغيرة قادرون على إعداد القوائم المالية على أساس معايير المحاسبة الدولية ، وأنهم لا يرون وجود أي صعوبات في تفسير هذه المعايير، وأن معايير المحاسبة الدولية غير مكلفة في التطبيق ، وتؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وأوضحت دراسة (**رضوان قاسم ، ٢٠١٢**) معاناة المنشآت الصغيرة من عدة مشكلات إدارية وتسويقية وتمويلية، فضلاً عن المشكلات المحاسبية التي جعلتها في حاجة إلى معلومات تكاليف تساعدها في ترشيد قراراتها ، وأن هناك عدداً من الخصائص ينبغي توافرها في نظم التكاليف لكي تتلاءم مع طبيعة تلك المنشآت، أهمها البساطة والسهولة والمرونة، وهذا ما أكدت عليه دراسة **(د. نبيل ياسين، ٢٠١٥ :٤٥)** من ضرورة تطوير المستندات والدفاتر المحاسبية المستخدمة لتعظيم الاستفادة منها في الأنظمة المحاسبية العامة، وأنظمة محاسبة التكاليف بصفة خاصة.واقترحت دراسة (**د. عبد الرحمن موسى ٢٠١٦ :٢٤٣**) تطوير نظام معلومات محاسبي يلائم طبيعة وحاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة للمعلومات وتخطيط مواردها لضمان استدامتها ، ويوفر العديد من الإفصاحات المطلوبة بشكل فوري ، ويستجيب للاحتياجات المتغيرة للإدارة من المعلومات.

(٣) دراسات اهتمت بالمعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخلصت دراسة (د. **حنان درويش ، ٢٠١٦**) إلى أن أهم المعوقات التي تواجه إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ما يلي : (أ) عدم وجود تشريع أو قانون يلزم تطبيق المعيار.(ب) تدخل أصحاب المنشآت الصغيرة في الإدارة.(ج) عدم رغبة أصحاب المنشآت الصغيرة من الإفصاح عن الدخل الحقيقي لهم.(د) قلة خبرة المحاسبين بالإدارة المالية لتلك المنشآت.(هـ) ضعف نظم الرقابة الداخلية.(و) تكلفة تحمل نظام محاسبي في ظل انخفاض عدد مستخدمي المعلومات. وأكدت الدراسة على أن الانخفاض في متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير للمنشآت الصغيرة، وأوجه التبسيط والحذف من المعالجات البديلة يؤدي إلى ارتفاع كفاءة وجودة

تلك التقارير، وتلبية احتياجات مستخدميها، وأن الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة المُعد على غرار المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سوف يعمل على تحقيق الانسجام في الممارسات المحاسبية والتشجيع على الاستثمار الأجنبي.

وهدفت دراسة (د.**أحمد الصباغ ، ٢٠١٦**) إلى تحليل وتقييم معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومقترحات التطوير، وتوصلت الدراسة إلى أن الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية والذي تم الاعتماد عليه فى إعداد معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة غير ملائم، بسبب اختلاف احتياجات مستخدمي التقارير المالية للمنشآت الصغيرة عن المنشآت الكبيرة ، كما أن هناك بعض العناصر في هذا الإطار غير مناسبة لطبيعة وخصائص تلك المنشآت.

<u>وبتحليل نتائج الدراسات السابقة يمكن استنتاج الآتي :</u>

تبرز النتائج السابق عرضها أن المنشآت الصغيرة تعاني من المشكلات المحاسبية (الخاصة بالقياس والإفصاح المحاسبي) عند إعداد التقارير المالية الخاصة بها ، وعدم القدرة على الاحتفاظ بدفاتر وسجلات محاسبية سليمة ومنتظمة ، وعدم الاهتمام بالوظيفة المحاسبية، وجودة التقارير المالية ، وعدم توافر إطار محاسبي مقبول قبولاً عاماً للمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية ، وأن كل هذه المشكلات تؤدي إلى نقص المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ، مما يترتب عليه عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية .ومن ثم يثار التساؤل عن مدى ملاءمة الاستمرار في إلزام تلك المنشآت، والتي لديها مساءلة نحو فئات محدودة من المستخدمين بمتطلبات التقارير المالية الشاملة والمصممة أساساً للمنشآت المقيدة بسوق الأوراق المالية .

ولما كان هناك اتجاه في مصر للاهتمام بالمنشآت الصغيرة بصفتها العمود الفقري للاقتصاد القومي فقد أصدرت وزارة الاستثمار المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، غير أن إلزام المنشآت الصغيرة بتطبيق هذا المعيار يؤدي إلى إثقال كاهل تلك المنشآت بأعباء زائدة نتيجة لحجم المتطلبات الموجودة بالمعيار، وعدم ملاءمتها لتلك المنشآت، ويحملها تكاليف لا تتناسب مع حجم المنافع المتوقع الحصول عليها من قبل المستخدمين.

<u>وامتداداً للدراسات السابقة يركز البحث الحالي على :</u> اقتراح دليل إرشادات محاسبي ملائم للتطبيق في المنشآت الصغيرة في ضوء المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت

الصغيرة والمتوسطة مع إجراء بعض التعديلات في الأقسام التي يصعب تطبيقها في تلك المنشآت ، ويتيح هذا الدليل إطاراً محاسبياً محدداً يتلاءم مع طبيعة وخصائص المنشآت الصغيرة.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود دليل محاسبي ملزم يحكم الممارسات المحاسبية وإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة ، مما ينعكس سلباً على دقة القياس المحاسبي وكفاية الإفصاح ، ويؤدي إلى عجز تلك المنشآت عن تقديم تقارير مالية تستند إلى مفاهيم محاسبية مقبولة تعكس بشكل عادل الموقف المالي لها ، ومن ثم ينبغي العمل على نحو اقتراح دليل إرشادات محاسبي للمنشآت الصعيرة في بيئة الأعمال المصرية بهدف توحيد الممارسات المحاسبية وتوفير المعلومات الملائمة لمتخذي القرارات.

أهداف البحث :

تتمثل أهداف البحث فيما يلي :

١- تحديد المشكلات المحاسبية التي تواجهها المنشآت الصغيرة عند إعدادها للتقارير المالية.

٢- وضع دليل إرشادات محاسبي خاص للمنشآت الصغيرة.

٣- تحديد متطلبات تطبيق دليل الإرشادات المحاسبي الخاص بالمنشآت الصغيرة.

٤- إيضاح المزايا التي يمكن تحقيقها من تطبيق دليل الإرشادات المحاسبي الخاص بالمنشآت الصغيرة.

منهجية البحث :

يمثل البحث دراسة نظرية تحليلية قائمة على استخدام المنهج الاستقرائي ، وذلك من خلال تحليل ما تم تناوله في الأدبيات، والكتابات، والدوريات العلمية المحاسبية بشأن المشكلات المحاسبية التي تواجه المنشآت الصغيرة ومحاولة وضع حلول لتلك المشكلات.

حدود البحث :

يقتصر هذا البحث على تناول مشكلات المحاسبة والتقرير المالي في المنشآت الصغيرة والهادفة للربح دون المنشآت المتوسطة . وقد اعتمد الباحث عند وضع الدليل المحاسبي المقترح على ما ورد في المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث يتلاءم مع طبيعة المنشآت الصغيرة.

تقسيم البحث :

على ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه سيتم تقسيم البحث إلى النقاط التالية:

أولاً : مكونات دليل الإرشادات المحاسبي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة .

ثانياً : متطلبات تطبيق دليل الإرشادات المحاسبي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة.

ثالثاً : مزايا تطبيق دليل الإرشادات المحاسبي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة.

رابعاً : معوقات تطبيق دليل الإرشادات المحاسبي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة واقتراحات تلافيها.

وفيما يلي شرح وتوضيح للنقاط السابقة بالتفصيل :

أولاً : مكونات دليل الإرشادات المحاسبي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة :

تتضمن القوائم المالية بنوداً تعكس الأداء المالي للمنشأة ، ولكي تحقق تلك القوائم هدفها ينبغي صياغة دليل لقواعد للاعتراف، والقياس، والعرض، والإفصاح ، ونعرض فيما يلي مكونات دليل إرشادات محاسبي مقترح خاص بالمنشآت الصغيرة يوضح قواعد الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لبنود القوائم المالية مع إبراز محتوى البند ، شروط الاعتراف ، وطرق القياس مع تعديلات تتلاءم مع المنشآت الصغيرة وذلك من خلال الجدول رقم (١) الذي يوضح قواعد الاعتراف والقياس للبنود الواردة بالقوائم المالية في المنشآت الصغيرة ، والجدول رقم (٢) الذي يوضح قواعد العرض والإفصاح لنفس البنود:

جدول رقم (١)

قواعد الاعتراف والقياس المقترحة للبنود الواردة بالقوائم المالية في المنشآت الصغيرة

البند	محتويات البند	شروط الاعتراف الواردة بالمعيار مع تعديلات مقترحة تتلاءم مع المنشآت الصغيرة	طرق القياس الواردة بالمعيار مع تعديلات مقترحة تتلاءم مع المنشآت الصغيرة
أصول ثابتة	الأراضي ، المباني ، المعدات ، وسائل النقل ، الحاسبات الآلية ، والأصول الملموسة المشابهة.	يثبت أي بند من بنود الأصول الثابتة على أنه أصل فقط عندما يكون من المحتمل أن منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند سوف تتدفق إلى المنشأة ، ويمكن قياس تكلفة البند بطريقة يمكن الاعتماد عليها.	تقاس بالتكلفة الأولي عند القياس : وتشمل التكلفة ما يلي : ـ سعر شراء الأصل بما في ذلك أتعاب السمسرة، ورسوم الاستيراد، وضرائب المشتريات غير القابلة للرد بعد طرح الخصومات التجارية والتخفيضات. ـ أي تكاليف تعود بشكل مباشر إلى جلب الأصل إلى الموقع وبالحالة اللازمة له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة ، ويمكن أن تشمل هذه تكاليف إعداد الموقع والتسليم والمناولة الأولية والتركيب والتجميع واختبار التشغيل.

البند	محتويات البند	شروط الاعتراف الواردة بالمعيار مع تعديلات مقترحة تتلاءم مع المنشآت الصغيرة	طرق القياس الواردة بالمعيار مع تعديلات مقترحة تتلاءم مع المنشآت الصغيرة
			الإثبـات اللاحـق : تثبـت الأصـول الثابتـة بالتكلفة ناقصاً منها مجمع الإهلاك. ـ لا يحسب إهلاك للأراضي. ـيحسـب الإهـلاك علـى أسـاس الأعمـار الإنتاجية للمكونات المهمة للأصل، وذلك بعد خصم القيمة التخريدية المتوقعة. ـيُعـاد النظـر سـنوياً فـي الأعمـار الإنتاجيـة المتبقية والقيمة التخريدية المتوقعة لغرض حساب الإهلاك. ـ لا يتطلب المعيار المحاسبي المصري لسنة ٢٠١٥ الخاص بالمنشآت الصغيرة استخدام طريقـة محـددة للاسـتهلاك مـع الإشـارة إلـى طريقـة القسـط الثابـت وطريقـة القسـط المتناقص ، وطريقة وحدات الإنتاج.
أصول غير ملموسـة بخـلاف الشهرة	ـجميـع الأصـول غيـر الملموسة التي قامت المنشـأة باقتنائهـا،أو تطويرهـا داخليـاً ، ومـن أمثلـة ذلـك البرمجيات والعلامات التجارية.	لكـي يـتم الاعتـراف بالأصـل غيـر الملمـوس يجـب أن يكـون "قـابلاً للتحديـد "، ويكون الأصل قـابلاً للتحديد عندما : ـ يكون قـابلاً للانفصـال، أي قـابلاً لأن ينفصـل عـن المنشـأة أو يجتـزيء منهـا أو يؤجر أو تتم مبادلته، إما بشكل منفرد أو مع أصل أو التزام ، أو ـ ينشـأ عـن حقـوق تعاقديـة أو حقـوق نظاميـة أخـرى بقطـع النظـر عمـا إذا كانـت هذه الحقوق قابلـة للتحويل أو قابلـة للانفصـال عـن المنشـأة، أو عـن حقـوق والتزامات أخرى.	يجـب علـى المنشـأة أن تقـيس الأصـل غيـر الملموس بشكل أولي بالتكلفة ، وتتحد تكلفة الأصل غير الملموس كما يلي : ـ بالنسـبة للأصـل غيـر الملمـوس الـذي تـم اقتنـاؤه بصـورة منفصـلة ، يتضـمن سـعر الشـراء، ورسـوم الاسـتيراد ، وضـرائب المشـتريات غيـر القابلـة للـرد بعـد طـرح الخصـومات التجاريـة والتخفيضـات ، وأي تكلفـة تعود بشكل مباشر إلـى إعداد الأصل للاستخدام المقصود. ـ بالنسـبة للأصـل غيـر الملمـوس الـذي تـم اقتناؤه عن طريق منحـة حكوميـة فإن تكلفة هذا الأصل هـي قيمتـه العادلـة فـي التـاريخ الذي يتم فيه تلقي المنحة. وفـي القيـاس اللاحـق تُـدرج الأصـول غيـر الملموسـة بالتكلفـة مطروحـاً منهـا مجمـع الإهلاك.
الشهرة	ـ يتم الاعتراف بها فقط عند شرائها. ـ لا يـتم الاعتـراف بالشـهرة التـي تحققهـا المنشـأة داخلياً.		يجب علـى المنشـأة المسـتحوذة وفـي تـاريخ الاستحواذ أن : ـ تثبت الشهرة المُقتناة ضمن عملية تجميع أعمال على أنها أصل ، ـ وتقيس بشكل أولـي تلـك الشـهرة بالتكلفـة لكونها زيادة تكلفة تجميع الأعمال عن حصة المنشأة المستحوذة في صافي القيمة العادلـة للأصـول القابلـة للتحديـد والالتزامـات المحتملةالمثبتة.

البند	محتويات البند	شروط الاعتراف الواردة بالمعيار مع تعديلات مقترحة تتلاءم مع المنشآت الصغيرة	طرق القياس الواردة بالمعيار مع تعديلات مقترحة تتلاءم مع المنشآت الصغيرة
			وبعد الإثبات الأولي يجب على المنشأة المستحوذة أن تقيس الشهرة المقتناة ضمن عملية تجميع أعمال بالتكلفة مطروحاً منها مجمع الإهلاك . ويجب إهلاك الشهرة على مدى العمر الإنتاجي المقدر ، وإذا لم تتمكن المنشأة من تقدير العمر الإنتاجي للشهرة بطريقة يمكن الاعتماد عليها ، فيجب افتراضه على أنه عشر سنوات.
المخزون	المخزون هو أصول : ـ محتفظ بها للبيع في السياق العادي للأعمال (البضائع تامة الصنع). ـ في مرحلة الإنتاج لمثل هذا البيع (البضائع تحت التشغيل). ـ في شكل مواد خام أو مهمات ستستخدم في عملية الإنتاج، أو في تقديم الخدمات.	يتم الاعتراف بالمخزون عند امتلاكه.	ـ يتم إثبات المخزون أولياً بالتكلفة ، ويتم إعادة تقييم المخزون لاحقاً بالتكلفة أو سعر البيع المقدر مطروحاً منه تكاليف الاستكمال أو البيع أيهما أقل. ـ يجب أن تدرج ضمن تكلفة المخزون جميع تكاليف الشراء وتكاليف التحويل، والتكاليف الأخرى التي تم تحملها لجلب المخزون إلى موقعه الحالي وبحالته الراهنة. وتشمل تكاليف شراء المخزون سعر الشراء، ورسوم الاستيراد والضرائب الأخرى (بخلاف تلك التي يمكن للمنشأة استردادها لاحقاً من السلطات الضريبية) وتكاليف النقل والمناولة ، والتكاليف الأخرى التي تعود بشكل مباشر إلى اقتناء البضائع تامة الصنع ، والمواد الخام والخدمات ، وتطرح الخصومات التجارية والتخفيضات والبنود المشابهة الأخرى عند تحديد تكاليف الشراء.
الإيراد	الإيراد الناتج من بيع السلع وتقديم الخدمات وعقود التشييد واستخدام الغير لأصول المنشأة مما يتولد عنه فوائد وإتاوات أو توزيعات أرباح	يجب على المنشآت أن تثبت الإيراد الناتج عن بيع السلع عند : ـ قيام المنشأة بتحويل المخاطر والمنافع المهمة لملكية السلع إلى المشتري. ـ عدم احتفاظ المنشآت، لا بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية، ولا بالسيطرة الفعلية على السلع المباعة. ـ يمكن قياس مبلغ الإيراد	ـ يقاس الإيراد بالقيمة العادلة للمبلغ المستحق تحصيله . ـ تأخذ القيمة العادلة للمبلغ المستحق تحصيله في الحسبان أي خصومات تجارية، وخصومات التسوية السريعة، وخصومات الكمية التي تسمح بها المنشآت. ـاستبعاد كافة المبالغ التي تقوم المنشأة بتحصيلها لحساب طرف ثالث من الإيراد.

البند	محتويات البند	شروط الاعتراف الواردة بالمعيار مع تعديلات مقترحة تتلاءم مع المنشآت الصغيرة	طرق القياس الواردة بالمعيار مع تعديلات مقترحة تتلاءم مع المنشآت الصغيرة
		بطريقة يمكن الاعتماد عليها. -أن يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة إلى المنشأة. - إمكانية قياس التكاليف التي تحملتها أو ستتحملها المنشأة فيما يتعلق بالمعاملة بطريقة يمكن الاعتماد عليها.	
تكاليف الاقتراض	تكاليف الاقتراض هي الفائدة والتكاليف الأخرى التي تتحملها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال، وتتضمن تكاليف الاقتراض ما يلي : أ ـ مصروف الفائدة المحسوبة باستخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي. ب ـ أعباء التمويل المتعلقة بعقود الإيجار التمويلي المثبتة. ج- فروق صرف العملة الناشئة عن اقتراض عملة أجنبية بذلك القدر، منها الذي يعد تعديلاً لتكاليف الفائدة.		
ضريبة الدخل	تشمل ضريبة الدخل: - كل الضرائب المحلية والأجنبية التي تفرض على الربح الضريبي، - والضرائب المستقطعة من المنبع مستحقة الدفع من توزيعات المنشأة التابعة أوالمنشأة الزميلة أو المشروع المشترك للمنشأة.	يتم الاعتراف بالضريبة المستحقة الدفع التي تتعلق بالضرائب الحالية والسابقة، أما الضريبة المؤجلة فهي ضريبة مستحقة الدفع في الفترات المستقبلية تنتج عن معاملات في الفترات الحالية والمستقبلية.	- يجب على المنشأة أن تثبت التزام الضريبة الحالية فيما يتعلق بالضرائب المستحقة الدفع على الربح الضريبي للفترة الحالية والفترات السابقة. - يجب على المنشأة إثبات أصل ضريبي متداول فيما يختص بالمنفعة المتعلقة بالخسارة الضريبية التي يمكن الرجوع بها إلى الخلف لاسترداد الضريبة المدفوعة في فترة سابقة. - يجب على المنشأة أن تقيس الالتزام (الأصل) الضريبي المتداول بالمبلغ الذي تتوقع أن تدفعه (أو تسترده) باستخدام المعدلات الضريبية وقوانين الضريبة التي تم إصدارها.

يُلحظ من الجدول السابق ما يلي :

١- إجراء التعديلات اللازمة على معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة بما يتلاءم واحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة في ضوء معيار التكلفة والعائد ، حيث يرى الباحث أن أفضل بداية لإعداد الدليل المحاسبي المقترح في تلك المنشآت هي الاعتماد على المعيار وتعديله في ضوء طبيعة تلك المنشآت وطبيعة مستخدمي قوائمها المالية ، وليس البداية من نقطة الصفر.

٢- إعداد الدليل المقترح لمعالجة المشكلات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية، بحيث يكون مناسباً للتطبيق على كافة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المؤهلة لتطبيقه في البيئة المصرية.

٣- تبسيط العديد من مباديء الاعتراف والقياس المستخدمة في معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة ،سواء فيما يتعلق بالأصول ،أم بالالتزامات ، والدخل، والمصروفات ، مع قيام الدليل المحاسبي المقترح على أساس التكلفة التاريخية ، وعدم استخدام القيمة العادلة والتي لا تتلاءم مع طبيعة وخصائص المنشآت الصغيرة.

٤- عدم السماح للمنشآت الصغيرة باستخدام كافة الخيارات والسياسات المحاسبية المتوفرة في المعيار المحاسبي المصري ٢٠١٥ الخاص بالمنشآت الصغيرة ، حيث يقوم الدليل المحاسبي المقترح على استخدام السياسة المحاسبية الأبسط دون تعقيدات نظراً لبساطة العمليات داخل تلك المنشآت.

٥- ينبغي الاعتراف بأي بند يفي بتعريف أي عنصر من عناصر القوائم المالية إذا كان :

- من المحتمل أن تتدفق من المنشأة إلى المنشأة منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بهذا البند أو

- كان بالإمكان قياس تكلفة أو قيمة ذلك البند على نحو موثوق به أو بدرجة عالية من الدقة.

٦- تم اعتماد التكلفة التاريخية كقاعدة القياس الأكثر شيوعاً ، والتي تعتمد عليها المنشآت عند إعداد قوائمها المالية ، إلا أنه يمكن أن يصاحب ذلك بعض أسس القياس الأخرى لبعض العناصر المحددة ، ومنها على سبيل المثال أساس القياس بالاستناد على القيمة العادلة مع مراعاة عدم استخدامها القيمة العادلة إلا في حالات معينة ، والتي يكون فيها سعر السوق متوفراً أو قابلاً للتحديد دون تكاليف كبيرة أو جهود مضنية.

ويوضح الجدول التالي قواعد العرض والإفصاح وفقاً لدليل الإرشادات المحاسبي المقترح بالاعتماد على المعيار المحاسبي المصري ٢٠١٥ الخاص بالمنشآت الصغيرة مع إجراء تعديلات تتلاءم مع طبيعة وخصائص المنشآت الصغيرة في بيئة الأعمال المصرية.

جدول رقم (٢)

متطلبات العرض والإفصاح المقترحة للبنود الواردة في القوائم المالية

الموضوع (١)	العرض والإفصاح الوارد في المعيار مع تعديلات مقترحة تتلاءم مع المنشآت الصغيرة (٢)
الهدف من القوائم المالية	إن هدف القوائم المالية للمنشآت الصغيرة هو توفير معلومات عن المركز المالي للمنشأة وعن أدائها وتدفقاتها النقدية والتي تعد مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل قطاع واسع من المستخدمين الذين ليسوا في وضع يمكنهم من طلب تقارير مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم الخاصة من المعلومات.
المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية	تشمل قائمة المركز المالي بنوداً مستقلة تعرض المبالغ التالية كحد أدنى : الأصول :-النقد ومعادلات النقد. - المبالغ المستحقة من المدينين التجاريين وغيرهم. - العقارات والآلات والمعدات. -الأصول غير الملموسة. الالتزامات المالية وحقوق الملكية : - المبالغ الواجبة السداد للدائنين وغيرهم. - الالتزامات المالية. - التزامات الضريبة المؤجلة. - المخصصات. - حقوق الملكية.
الدخل الشامل	يمكن للمنشأة أن تختار طريقتين لعرض مجموع الدخل الشامل كما يلي : - تختار قائمة واحدة يطلق عليها قائمة الدخل الشامل. أو تختار - قائمتين منفصلتين إحداهما تسمى قائمة الدخل والتي تنتهي بالربح أو الخسارة ، والأخرى تسمى قائمة الدخل الشامل والتي تبدأ بالربح أو الخسارة مضافاً إليها عناصر الدخل الشامل الآخر وصولاً إلى الدخل الشامل. عرض البنود التالية في مقدمة قائمة الدخل كحد أدنى : المبيعات ×× الإيرادات الأخرى ×× التغير في المخزون من السلع التامة وتحت التشغيل. ×× المواد الخام والمواد الاستهلاكية المستخدمة. ×× مصروف رواتب ومزايا الموظفين ×× مصروف الإهلاك ×× المصاريف الأخرى ×× تكاليف التمويل ×× — الربح قبل الضريبة ×× مصروف الضريبة ×× — الربح أو الخسارة ××

المعلومات التي تُعرض في قائمة التغيرات في حقوق الملكية	**تشمل قائمة التغيرات في حقوق الملكية المعلومات التالية :** **ـ ربح أو خسارة الفترة** **ـ التغير في الدخل الشامل للفترة بحيث يظهر بشكل منفصل ما يخص المنشأة .** **ـ التغيير في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الذي يتم على بنود حقوق الملكية، وذلك لكل مكون لحقوق الملكية ، آثار التطبيق بأثر رجعي أو التعديل بأثر رجعي ، السياسات المحاسبية والتقديرات والأخطاء.** **ـ لكل مكون لحقوق الملكية مطابقة بين المبلغ الدفتري في بداية الفترة مع المبلغ الدفتري في نهاية الفترة مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغيرات الناتجة عما يلي :** **١ـالربح أو الخسارة.** **٢ـ الدخل الشامل الآخر.** **٣ـ مبالغ استثمارات الملاك وتوزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى على الملاك.**
المعلومات التي تُعرض في قائمة التدفقات النقدية	**التدفقات النقدية مُصنفة بحسب الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية:** **ـ الأنشطة التشغيلية هي أنشطة المنشأة الرئيسية المنتجة للإيراد.** **ـ الأنشطة الاستثمارية هي اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى غير المتضمنة في معادلات النقد.** **ـ الأنشطة التمويلية هي أنشطة تنتج عنها تغيرات في حجم وتكوين حقوق الملكية المساهمة بها واقتراض المنشأة.**
الإيضاحات المتممة	**تُعرض الإيضاحات عادة بالترتيب التالي :** **ـ بيان بأن القوائم المالية قد أعدت وفقاً للمعيار المحاسبي المصري لسنة ٢٠١٥ .** **ـ ملخص السياسات المحاسبية المهمة المطبقة .** **ـ المعلومات المؤيدة للبنود المعروضة في القوائم المالية بالترتيب الذي عرضت به كل قائمة وكل بند مستقل.** **ـ أية إفصاحات أخرى.** **وعلى المنشأة أن تفصح عن السياسات المحاسبية المهمة ، وأسس القياس المستخدم في إعداد القوائم المالية ، والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة والتي تكون ملائمة لفهم القوائم المالية .**

يُلحظ من الجدول السابق ما يلي :

١ـ الاعتماد على تبسيط مبدأ العرض والإفصاح في الدليل المحاسبي المقترح ، حيث اعتمد الباحث على تخفيض متطلبات الإفصاح في الدليل المقترح بشكل كبير بالمقارنة بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة ، ويرجع ذلك للأسباب التالية :

أـ بعض متطلبات الإفصاح تم حذفها لأنها مرتبطة بموضوعات من غير المحتمل أن تواجهها المنشآت الصغيرة في بيئة الأعمال المصرية (مثال ربحية السهم ، التقارير القطاعية ، معاشات التقاعد) ، ومن ثم تم استبعادها لعدم ملاءمتها وطبيعة المنشآت الصغيرة .

بـ- بعض متطلبات الإفصاح تم حذفها لأن تكلفة الامتثال لها وتطبيقها تتجاوز العائد أو المنفعة المتوقع الحصول عليها نتيجة تطبيقها ، ومن ثم فهي غير ضرورية لمستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة.

٢- تخفيف العبء على المنشآت الصغيرة نتيجة الامتثال لمتطلبات الإفصاح ، حيث تقوم تلك المنشآت بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية الضرورية فقط حسب متطلبات الدليل المقترح دون الحاجة إلى التفصيلات غير الضرورية والمعقدة الواردة بمعيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) ، الأمر الذي يتحقق معه معيار التكلفة/ العائد.

٣- تطبيق الدليل المحاسبي المقترح يؤدي إلى تحسين مبدأ المقارنة بين المعلومات المالية للمنشآت الصغيرة وبعضها البعض ، حيث إن الاختلافات في تطبيق المعايير فيما بين تلك المنشآت يُضر بمثل هذه المقارنات التي يحتاجها المستفيدون من المعلومات المالية على مستوى المنشأة الصغيرة بالبيئة المصرية.

٤- يساعد تطبيق الدليل المحاسبي المقترح مستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة على تفسير المحتوى المعلوماتي لتلك القوائم مما يزيد من فرص الاستثمار في تلك المنشآت.

ويمكن القول إن المنشآت الصغيرة بموجب الدليل المحاسبي المقترح بجوانبه التي تتعلق بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح قادرة على تبسيط نظامها المحاسبي وتطبيقه (أو إعداد نظامها المحاسبي وتطبيقه في حالة عدم توافر نظام محاسبي من الأساس) من قبل المحاسبين الذين يعملون داخل تلك المنشآت دون الاعتماد على محاسبين خارجيين من ذوي المهارات والتكلفة العالية ، ومن ثم تكون تكلفة إعداد وتطبيق النظام المحاسبي ملائمة ومعقولة، مما يمكن تلك المنشآت من إعداد قوائمها المالية على أسس سليمة والتي تضمن سلامة المركز المالي لتلك المنشآت ونتائج أعمالها وخلوها من التحريفات الجوهرية ، بالإضافة لتحقيق احتياجات مستخدمي قوائمها المالية من المعلومات الملائمة والمفيدة لأغراض ترشيد القرارات الاقتصادية المتنوعة.

ثانياً : متطلبات تطبيق دليل الإرشادات المحاسبي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة:

إن رسم رؤية مستقبلية لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة وتطوير دورها الاقتصادي لا يمكن أن يكتمل دون وجود أنظمة محاسبية تراعي خصوصية ومتطلبات هذا النوع من المنشآت ، فالافتقار إلى الشفافية والكشف عن المعلومات المالية يؤدي إلى صعوبات في الحصول علي التمويل، ونقص المعرفة اللازمة لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية ، ومن ثم عدم القدرة على الاستمرار والمنافسة ، إذ تكمن أهمية المحاسبة والحاجة إليها من خلال المعلومات المالية التي تقدمها لأصحاب المصلحة من خلال التقارير المالية ، وأن الأفراد الذين يمتلكون المعلومات يكونون أقدر من غيرهم على اتخاذ قراراتهم وتسيير مؤسساتهم . إن التقارير المالية للمشروع ليست الهدف ولا النهاية ، بل معدة لتزويد أصحاب المصلحة بمعلومات عن النتائج المالية

والتشغيلية للمشروع من أجل تمكينهم من أن يفهموا بشكل صحيح طبيعة نشاطها التجاري وما مدى جدواه ، فضلاً عن معرفة الحالة الراهنة لعمليات المنشأة، ومن ثم العمل على تطويرها مستقبلاً(**د.عمر عزاوي ، د.أمال مهارة ،٢٠١٢ :٩٨**). ولتوفير بيئة ملائمة لتطبيق دليل الإرشادات الخاص بإعداد التقارير المالية بالمنشآت الصغيرة يجب توفير المتطلبات التالية :

(١) حصر مستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة ، واحتياجاتهم من المعلومات.

(٢) تحديد القوائم المالية التي توفر المعلومات اللازمة.

(٣) تصميم المجموعة المستندية والدفترية الملائمة.

وفيما يلي توضيح لهذه المتطلبات :

(١) <u>حصر مستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة ، واحتياجاتهم من المعلومات</u> :

يشمل مستخدمو القوائم المالية بصفة عامة كلاً من المستثمرين الحاليين والمحتملين ، والعاملين ، والمقرضين والموردين ، والعملاء ، والحكومة ووكالاتها ومؤسساتها والجمهور ، بينما في حالة المنشآت الصغيرة فإن المستخدمين الرئيسيين يتمثلون في الملاك ، والدائنين ، والإدارة والحكومة ، والذين قد تتوافر لديهم القدرة على الحصول على معلومات إضافية، بخلاف التي تشتمل عليها القوائم المالية ، ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض حاجاتهم للمعلومات ، ويوضح الجدول التالي أهم فئات مستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة بمصر، وأهم احتياجات تلك الفئات من المعلومات.

جدول رقم (٣)

مستخدمو القوائم المالية للمنشآت الصغيرة واحتياجاتهم

فئات مستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة	أهم احتياجات تلك الفئات من المعلومات
الإدارة	**- لأغراض الإدارة المالية والتحليل الفني.** **- طلب التمويل الخارجي**
العاملون بالمنشأة	**- لأغراض تقدير الحوافز التشجيعية والمكافأت.**
البنوك	**- تقييم المخاطر التي ينطوي عليها الائتمان.** **- رصد أداء المنشآت التي مُنحت قرضاً.** **- تسهيل تقييم منح الائتمان.**
الجهات الحكومية المختصة (بما فيها مصلحة الضرائب المصرية)	**- لأغراض التخطيط الاقتصادي .** **- لأغراض تقدير الضرائب.**

(٢) تحديد القوائم المالية التى توفر المعلومات اللازمة :

تُعد الأهمية النسبية قرينة للإفصاح لا يمكن الاستغناء عنه ، هذا بالإضافة إلى أنه يجب توضيح الجهة المستفيدة من القوائم المالية للمنشآت الصغيرة ، حتى يمكن الإفصاح عن المعلومات التي يمكن أن تستفيد منها تلك الجهات ، كما تُعد الجهات الممولة سواء كانت حكومية أو خاصة ، هي الجهات المستفيدة بالدرجة الأولى من الإفصاح في القوائم المالية لمعرفة مدى قدرة المنشأة على السداد ، لهذا يجب أن تحتوي تلك القوائم على المعلومات التي يمكن من خلالها معرفة وضع المنشأة المالي بشكل واضح.

فالقوائم المالية في المنشآت الصغيرة يجب أن تحتوي في الحد الأدنى على تلك المعلومات التي يمكن أن يستفيد منها الجميع ، سواء (داخليين أو خارجيين) ، كما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار معيار التكلفة والمنفعة ، فالمعلومات التي يتم إنتاجها ذات تكلفة على المنشأة الصغيرة ، وكما هو معروف فإن المنشآت الصغيرة ذات رءوس أموال صغيرة ، وعليه يجب أن يتم التوافق والتناسق بين التكلفة والمنفعة بشكل يلبي جميع المتطلبات بشكل معقول.

وتشمل مجموعة القوائم المالية الأساسية ما يلي :

١- قائمة المركز المالي.

٢- قائمة الدخل.

٣- قائمة الدخل الشامل.

٤- قائمة التدفقات النقدية.

٥- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

(٣) تحديد المجموعة المستندية والدفترية الملائمة :

يجب أن يراعى في المجموعة المستندية ما يلي :

١- الحفاظ على بقاء عدد المستندات المستخدمة لأغراض احتياجات المحاسبة المالية المناسبة منخفضاً من خلال استخدام الوسائل التي تساعد على بقاء عدد المستندات، في حده الأدنى، مثل استخدام مجموعة من الملخصات تتضمن بيانات تحليلية (كمية ومالية) على مستوى أنواع الإنتاج، أو المخزون، أو العمالة ، وتجميعية على مستوى الفترات (يوم، أو أسبوع، أو

شهر) ، وهي تغني غالباً عن استخدام العديد من المستندات الداخلية اللازمة ، ويتم التسجيل في السجلات المحاسبية من واقع هذه الملخصات بعد مراجعتها من قبل المحاسب.

٢- الاستفادة من المستندات الموجودة / المستخدمة في المنشآت والعمل على تكييفها لاستيعاب أغراض الاستخدام للتطبيق.

٣- مشاركة المتعاملين في المستندات بأخذ آرائهم في شكلها ومضمونها ومعرفة مقترحاتهم لتحقيق الهدف من تلك المستندات.

ويجب أن يراعى في المجموعة الدفترية ما يلي :

١- الاستفادة من المجموعة الدفترية المستخدمة وتطويعها بما يتناسب مع تطبيق نظم المحاسبة والتكاليف المنشودة.

٢- المرونة في تصميم السجلات بحيث يمكن تطويرها مستقبلاً.

ومن أمثلة الدفاتر التي يمكن استخدامها ما يلي :

دفاتر إلزامية : وتشمل دفتر اليومية العامة ودفتر الجرد.

دفاتر مكملة : وتشمل دفتر أستاذ مساعد المخازن (خامات ، مستلزمات إنتاج – مشتريات بغرض البيع- مستلزمات تعبئة) ، دفتر أستاذ مساعد للأصول الثابتة، دفتر أستاذ مساعد المصروفات ، دفتر الأستاذ العام، دفتر أستاذ مساعد العملاء ، دفتر أستاذ مساعد الموردين، ودفتر المقبوضات والمدفوعات الذي يُعد من أهم الدفاتر المحاسبية والذي تحتفظ به المنشآت الصغيرة.

ثالثاً : **مزايا تطبيق دليل الإرشادات المحاسبي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة** :

تقاس جودة التقارير المالية بجودة المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في تلك التقارير، بحيث تكون مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات، حيث وضعت العديد من الهيئات العلمية والمهنية المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة تعريفاً لمعايير وخصائص جودة المعلومات المحاسبية التي يتم بها الحكم على جودة التقارير المالية، حيث يُعد الإطار المفاهيمي رقم "٢" الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB النموذج الملائم في تقييم جودة التقارير المالية من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في تلك التقارير ، وتلك الخصائص هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في التقارير المالية ملائمة لاتخاذ القرارات **(د. طارق حماد، ٢٠١٠ :٨٩).**

ويسـهم دليـل الإرشـادات المحاسـبى المقتـرح الخـاص بإعـداد التقـارير الماليـة للمنشـآت الصغيرة في :

(١) زيادة درجة الملاءمة والموثوقية في القوائم المالية للمنشآت الصغيرة:

يعتقد الباحث أن الدليل المقترح للمحاسبة في المنشآت الصغيرة في حال تطبيقه على المنشآت الصغيرة المؤهلة لتطبيقه ، فإنه سوف يسهم في :

- التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية .
- تخفيف العبء علي المنشآت الصغيرة ، حيث تقوم تلك المنشآت بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية الضرورية فقط، حسب متطلبات الدليل المقترح دون الحاجة إلى التفصيلات غير الضرورية والمعقدة الواردة بمعايير المحاسبة المصرية .
- تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة من المعلومات الملائمة والمفيدة لأغراض ترشيد القرارات الاقتصادية المتنوعة.
- تحسين مبدأ المقارنة بين المعلومات المالية للمنشآت الصغيرة وبعضها البعض ، حيث إن الاختلافات في تطبيق المعايير فيما بين تلك المنشآت تضر بمثل هذه المقارنات التي يحتاجها المستفيدون من المعلومات المالية على مستوى المنشآت الصغيرة ٠
- مساعدة معدي القوائم المالية في إعداد القوائم المالية لتلك المنشآت .
- مساعدة مراجعي الحسابات في إبداء رأي فني محايد في القوائم المالية .
- مساعدة الفئات الرئيسية من مستخدمي القوائم المالية علي تفسير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ، عن طريق توفير معلومات عن الأداء المالي للمنشأة ، فضلاً عن استخدامها لأغراض اتخاذ القرارات .

(٢) الإفصاح الملائم للقوائم المالية :

اعتمد دليل الإرشادات المحاسبي المقترح على تبسيط مبدأ العرض والإفصاح ، حيث يعتمد الباحث على تخفيض متطلبات الإفصاح ويرجع ذلك للأسباب التالية :

- أن بعض متطلبات الإفصاح سيتم حذفها لأنها مرتبطة بموضوعات من غير المحتمل أن تواجهها المنشآت الصغيرة في مصر ، ومن ثم تم استبعادها لعدم ملاءمتها لطبيعة تلك المنشآت.

- أن بعض متطلبات الإفصاح سيتم حذفها نظراً لأن تكلفة الامتثال لها وتطبيقها تتجاوز العائد، أو المنفعة المتوقع الحصول عليها نتيجة تطبيقها ، ومن ثم فهي غير ضرورية لمستخدمي التقارير المالية لتلك المنشآت.

ويرى الباحث أن تطبيق الدليل المقترح يحقق سهولة في الإفصاح عن المعلومات المالية ، وبالتالي تصبح المعلومات ذات منفعة لمستخدمي القوائم المالية ، وذلك من خلال :

- توجيه استثماراتها واتخاذ القرارات الرشيدة.
- إضافة قيمة للمنشآت الصغيرة من خلال الإفصاح عن الواقع الحقيقي لها.
- توفير جو من الثقة بين كافة المتعاملين والإدارة.

(٣) تسهيل المقارنة فى القوائم المالية :

عند تطبيق دليل الإرشادات المحاسبي المقترح من المتوقع أن تصبح المعلومات المالية أكثر مصداقية عن ذي قبل ، وبالتالي يمكن للأطراف المستخدمة للقوائم المالية عقد مقارنة لتلك القوائم سواء مع فترات سابقة أو فيما بين المنشآت ، ومن ثم إمكانية تقييم الأداء المالي لها.

رابعاً : معوقات تطبيق دليل الإرشادات المحاسبي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة واقتراحات تلافيها:

تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول النامية بصفة عامة، وفي جمهورية مصر العربية بصفة خاصة، من العديد من المعوقات التسويقية والتمويلية والإدارية ، ونقص في المعلومات المالية والمحاسبية ، والعديد من المشكلات المحاسبية (الخاصة بالقياس والإفصاح المحاسبي) عند إعداد القوائم والتقارير المالية الخاصة بها ، وعدم القدرة علي الاحتفاظ بدفاتر وسجلات محاسبية سليمة ومنتظمة ، وعدم الاهتمام بالوظيفة المحاسبية وجودة التقارير المالية. في حين أنه على الجانب الآخر يوجد اهتمام من مختلف المنظمات العلمية والمهنية الدولية بأهمية جودة التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وقيام بعض الدول بتبني معايير وتقارير تفاضلية خاصة بتلك المنشآت .

وتواجه المنشآت الصغيرة المشكلات المهمة التالية :

(١) عدم الاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة .

(٢) عدم القدرة على تحمل تكلفة إعداد التقارير المالية بالمنشآت الصغيرة.

(٣) عدم اتباع المعايير المحاسبية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة.

(٤) قصور تطبيق معايير المراجعة المصرية داخل المنشآت .

وفيما يلي توضيح للنقاط السابقة :

(١) عدم الاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة:

يجب على كل تاجر، فرداً كان أم شركة، أن يقوم بإمساك دفاتر يدون فيها جميع العمليات التجارية التي يقوم بها أثناء ممارسته لأعماله ، حيث يدون فيها ماله من حقوق تتعلق بتجارته قبل الغير، ويثبت فيها ما عليه من ديون والتزامات بسبب أعماله التجارية قبل الغير، وتسمى هذه الدفاتر بالدفاتر التجارية، وهي عبارة عن دفاتر ذات صفحات مرقمة وموثقة، يقيد فيها التاجر البيانات التي يحددها القانون **(د.عاشور عبد الجواد ، ١٩٩٣ :١١٢)** ، ولإمساك هذه الدفاتر أهمية كبيرة وفائدة عظيمة، سواءً للتاجر، أو للمتعاملين معه، أو للدولة ، ونوضح هذه الأهمية في النقاط التالية (**د.نبيل قطب ،٢٠٠٠ : ٣**) :

أ- الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة أياً كانت نوعها بصورة سريعة وبطريقة أكثر دقة.

ب- معرفة نتائج أعمال المنشأة خلال السنة المالية بصورة دقيقة ومعرفة الالتزامات المالية تجاه الغير وحقوق المنشأة لدى الطرف الآخر.

ج- اعتماد مصلحة الضرائب على هذه الدفاتر إذا كانت مسجلة بطريقة منتظمة ودقيقة عند احتساب الضريبة في نهاية العام المالي للمنشأة.

د- تُعد الأساس في نهاية العام عند محاسبة الشركاء، بعضهم البعض، ومعرفة حقوق كل منهم.

هـ- تؤدي دوراً مهماً في حالة إفلاس التاجر عن طريق الاطلاع عليها، يمكن الوقوف على مدى سلامة تصرفاته وحسن نيته ، وبالتالي يمكن معرفة إن كان إفلاسه لسوء تصرفه أو تقصير منه أو كان غشاً أو تدليساً أم كان لسوء الحظ أو لظروف خارجة عن إرادته ، الأمر الذي يؤدي لعدم تعرض التاجر لخطر عقوبة الإفلاس بالتدليس أو بالتقصير ، وبها يمكنه الحصول على الصلح الواقي من الإفلاس.

و- تستطيع أجهزة الدولة المختصة حماية المستهلكين من خلال فحص الدفاتر التجارية للتاجر، والتي من خلالها يتم تنظيم أسعار السلع بصورة عادلة ، وذلك لأن الدفاتر التجارية تبين التكلفة الحقيقية لإنتاج السلع.

من خلال النقاط السابقة يتضح لنا أهمية إمساك الدفاتر التجارية لكل من يعمل في النشاط التجاري ،أو الصناعي، أو الخدمي، مهما قل أو كثر رأسماله، سواءً للأفراد أو المؤسسات، أو الشركات التي تسعى إلى النجاح إلى القمة ، وتحقيق الأهداف الأساسية.

ويواجه المحاسب في الحياة العملية بعض المنشآت التي لا تتبع طريقة القيد المزدوج في تسجيل عملياتها المالية، نظراً لقلة الخبرة، أو لعدم خضوع هذه المنشآت للقوانين الضريبية بصفة مؤقتة أو دائمة ، أو لأن عملية التسجيل في الدفاتر وفقاً لطريقة القيد المزدوج قد تكون مكلفة بالنسبة لهم ، فهي في حاجة إلى دفاتر ومطبوعات ورواتب المحاسبين ومكافأة مراقب الحسابات وغير ذلك من تكاليف ، لذلك قد لا تحتفظ هذه المنشآت بأي نوع من السجلات، أو الدفاتر المحاسبية المنتظمة، أو قد تستخدم طريقة القيد المفرد .

ويمكن تعريف طريقة القيد المفرد بأنها الطريقة التي تعتمد فيها بعض المنشآت على تسجيل طرف واحد من عملياتها المالية، وهو الطرف المرتبط بالأشخاص المتعاملين معها ، أي إنها تهتم فقط بالحسابات الشخصية وهي الحسابات التي تفتح بأسماء المدينين والدائنين، وتسجل فيها عمليات التداول بين المنشأة والغير ، وتهمل تسجيل الطرف الثاني من هذه العمليات، وهو الطرف المرتبط بكل من الحسابات الحقيقية، وهي الحسابات المتعلقة بأصول المنشأة وممتلكاتها ، والحسابات الاسمية، ويطلق عليها البعض الحسابات الوهمية، أو حسابات النتيجة والتي تشمل حسابات المصروفات والإيرادات والأرباح والخسائر.

وتواجه المنشآت التي تستخدم طريقة القيد المفرد مشكلات عند رغبتها في استخراج نتيجة نشاطها من ربح أو خسارة في نهاية السنة المالية أو تحديد مركزها المالي ، نظراً لأن هذه المنشآت تعتمد على دفاتر وسجلات غير كاملة ، كما يصعب على هذه المنشآت إثبات الأرقام الواردة في إقرارها الضريبي، لأنها لا تعتمد على دفاتر منتظمة ، وبالتالي تخضع هذه المنشآت للتقدير الجزافي من قبل مصلحة الضرائب، والذي غالباً ما يكون في غير صالح أصحاب المنشأة(**يحي أبو طالب ، ١٩٩٧ : ٧).**

واستهدفت دراسة (Ademola, et al., 2012: 12) تحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية ونمو المنشآت الصغيرة ، وتوصلت الدراسة إلى أن الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية يحقق العديد من المزايا، مثل: سهولة الفهم، والثقة، والاتساق، وتوفير المعلومات في الوقت المناسب. غير أن المنشآت الصغيرة لا تحتفظ بالسجلات المحاسبية ويرجع ذلك إلى اقتناع مديري وملاك هذه المنشآت بأن طبيعتها لا تتطلب الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية، وعدم توافر الوقت الكافي، وعدم وجود دراية وعلم لديهم بالقواعد المحاسبية اللازمة للاحتفاظ بالسجلات المحاسبية، والرغبة في التهرب من الضرائب.

إن الاحتفـاظ بالـدفاتر المنتظمـة هـو الخطـوة الأولـى للمحاسـبة كنظـام للمعلومـات يـوفر المعلومات المهمة واللازمة لملاك ومديري المنشآت الصغيرة العاملة في أي صناعة لاستخدامها في قياس الأداء المالي. وحيث إن المعلومات المحاسبية مهمة لنجاح أي منشأة، سواء كانت كبيرة، أو متوسطة، أو صغيرة الحجم، لذلك فإن الممارسات المحاسبية في هذه المنشآت يجب أن توفر معلومـات ملائمـة لتحسين القـرارات الاقتصـادية، ولتـوفير هـذه المعلومـات لابـد مـن الاحتفـاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة ، وهى أمر حيوي لتحقيق المحاسبة أهدافها في هذه المنشآت.

ويرى الباحث أن عدم احتفاظ المنشآت الصغيرة بسجلات محاسبية منتظمة (متكاملة) يؤدي إلـى عـدم قـدرتها علـى إعـداد التقـارير الماليـة فـي التوقيـت المناسـب وذلـك يضـر بالمسـتخدمين الخـارجيين والـداخليين، حيـث إن الإدارة ومـانحي القـروض يسـتفيدون بـالقوائم الماليـة المعـدة فـي التوقيت المناسب في التقييم والتنبؤ.

(٢) <u>عدم القدرة على تحمل تكلفة إعداد التقارير المالية بالمنشآت الصغيرة:</u>

قدمت دراسة (Carsberg, et al.,., 1985: 7) أدلة على الأعباء التي تفرضها المبادي المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في المملكة المتحدة على المنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم وتم ذلك من خلال عينة تضم مديري المنشآت الصغيرة والشركاء في شركات المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى أن مديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لديهم القليل من المعرفة عن التقارير الماليـة فـي المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة الحجـم، وأن ٤% مـن هـؤلاء المـديرين يعـدون التقـارير المالية في المنشآت الصغيرة مشكلة رئيسية، وذلك بسبب إعداد هذه التقارير بواسطة المحاسبين الممارسين، ومن ناحية أخرى ينظر المراجعون إلى أعباء التقارير المالية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها كبيرة وتفرض تكاليف محددة تتمثل في :

- تكلفـة تـوفير المعلـومات المحـاسبية ، بمـا فـي ذلـك المصـروفات المباشـرة لإعـداد الـدفاتر والقوائم، سواء من داخل الشركة، أو من خلال توظيف محاسبين، وطباعة ونشر المعلومات المحاسبية بعد مراجعتها.
- المصروفات المباشرة وهى الأتعاب المدفوعة للمراجعين والمحاسبين الخارجيين .
- تكلفة الفرصة البديلة والتي تتمثل في ضياع فرص مربحة للاستثمار نتيجة لزيادة التكاليف التي تتحملها المنشآت الصغيرة من الالتزام بالمعايير المحاسبية للشركات الكبيرة.
- المصـروفات غيـر المباشـرة المحتملـة والتـي تتحملهـا نتيجـة الإفصـاح عـن المعلومـات للمنافسين.

وتستخدم بعض الدول معايير محاسبية مبسطة في المنشآت الصغيرة تختلف عن المعايير المحاسبية المطبقة في المنشآت الكبيرة، وذلك بهدف تخفيض إعداد التقارير المالية ، ففي كندا قام مجلس معايير المحاسبة بتشكيل اللجنة الاستشارية للتقارير التمايزية (التفاضلية) **The Differential Reporting Advisory Committee** بغرض إمداد واضعي المعايير بمدخلات عن التقرير المالي للمنشآت الصغيرة ، واعتمد المجلس عند تحديده للمعالجة الملائمة لأغراض التقارير التمايزية (التفاضلية) على تطبيق تحليل التكلفة / العائد على كل معيار من المعايير المحاسبية بصورة منفردة (ACSB , 2004 : 34) .

ويستند مفهوم التقارير التفاضلية إلى فكرة أن بعض المنشآت ينبغي السماح لها بالاختلاف في متطلبات معينة لمعايير محاسبية أو عدم التقيد بالتطبيق الكامل للمعايير المحاسبية عند قيامها بإعداد تقاريرها المالية ، هذا وقد قامت اللجنة الأوروبية للمحاسبة بعقد اجتماع يضم أكثر من ١٠٠ جهة من أصحاب المصالح المختلفة وذلك بهدف التعرف على الاحتياجات الخاصة للمنشآت الصغيرة ، وقد تم الإشارة إلى تعريف التقارير التفاضلية على أنها " تقارير تسمح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن تختلف في متطلبات الإفصاح والقياس والممارسات المحاسبية عن المنشآت الكبيرة، وذلك طبقاً لمبدأ التكلفة والعائد ، وقد حددت اللجنة الأوروبية أنه لابد من توافر شرط أساسي لاعتبار منشأة ما مؤهلة لتطبيق التقارير التفاضلية، وهو عدم قدرتها على التسجيل في سوق الأوراق المالية (European Commission , 2010 :3).

وبصدور المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كان هذا المعيار بمثابة خيار للمنشآت التي ليس لها مسئولية عامة بالعديد من دول العالم (بمعنى أن تبني المعيار الجديد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يعد بمثابة خيار لإعداد التقارير المالية) بهدف التخفيف من عبء إعداد التقارير المالية بالنسبة للوحدات، أو المنشآت المؤهلة عن طريق تحريرها من متطلب تطبيق معايير التقارير المالية المحلية، أو الدولية الكاملة ، حيث قدم هذا المعيار مفاهيم ومبادئ جديدة بهدف التبسيط من تعقيد التقرير المالي دون التخفيض من قيمة التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة **(د.علاء فتحي ، ٢٠١٢ : ٨٩)**.

(٣) عدم اتباع المعايير المحاسبية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة :

تُعد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة مصدراً مهماً للمعلومات حيث إنها تمثل جزءاً كبيراً من عملية الاتصال، خاصة في حالة غياب بيانات السوق ، هذا ما أكدته الهيئات الدولية المهنية للمحاسبة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل (الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي ومجلس معايير المحاسبة الدولية) بإصدار معايير التقارير المالية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ،

ومن أهم الدوافع لتطوير وإصدار معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة : (**د.عبد الرحمن عبد الفتاح ، ٢٠١١ : ٢٤٩**)

(أ) تخفيف العبء على المنشآت الصغيرة التي ترغب في استخدام معايير للمحاسبة .

(ب) تزويد المنشآت الصغيرة بمعايير محاسبية ذات جودة عالية ومفهومة ومبسطة من أجل تسهيل عملية الاعتراف والقياس.

(ج) تلبية رغبات مستخدمي البيانات المالية للمنشآت الصغيرة.

وصدر قرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية ٢٠١٥ وكانت أهم التعديلات على المعايير التالية : عرض القوائم المالية ، قائمة التدفقات النقدية ، نصيب السهم من الأرباح ، ضرائب الدخل ، الأدوات المالية – العرض ، الأدوات المالية – اعتراف وقياس ، تجميع الأعمال ، القوائم المالية الدورية ، اضمحلال الأصول ، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع ، الاستثمار العقاري ، القوائم المالية المجمعة ، الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ، ولم تجر أي تعديلات على معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة.

وعلى الرغم من وجود معيار محاسبي مصري خاص بالمنشآت الصغيرة ، فإن هناك اعتقاداً خاطئاً وهو أن المنشآت الكبيرة هي فقط الملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية وتبني نظام محاسبي ، والاحتفاظ بدورة مستندية متكاملة وإمساك الدفاتر والسجلات، وأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة غير مطالبة بذلك ، ويرجع هذا الاعتقاد الخاطئ في الواقع العملي إلى عدم تفعيل القوانين المنظمة لذلك ، إضافة إلى غياب الوعي المحاسبي لدي أصحاب المنشآت الصغيرة بأهمية وجود نظام محاسبي نتيجة الجهل بالقواعد والأصول المحاسبية ، مما يدفع القليل من تلك المنشآت الصغيرة إلى اللجوء لمكاتب المحاسبة والمراجعة الخارجية لإعداد التقارير المالية والحسابات الختامية، وهو ما يكلف المنشأة الصغيرة تكلفة عالية يراها أصحاب تلك المنشآت أعباء يجب التخلص منها، مما يسفر عنه العديد من المشكلات ومنها (**شيماء الروبي ، ٢٠١٦ : ٥٢**) :

(أ) التركيز على النشاط بدلا من الربحية :

يتمثل الهدف الأساسي لمالك المنشأة الصغيرة في تحديد الإيراد اليومي حتى يستطيع الإنفاق على متطلباته اليومية دون دراسة الوضع المالي وتقييم قدرة المنشأة على تحقيق أرباح والاستمرارية في مزاولة النشاط، وهذا قد يتسبب في خسائر متلاحقة، وعدم استقرار الوضع المالي، وقد يصل الأمر إلى التصفية.

(ب) الخلط بين النقدية والأرباح :

نتيجة طبيعة تكوين المنشآت الصغيرة التي تعتمد في الغالبية على شخص واحد، أو عائلة واحدة، وعدم وجود فصل بين المدير المالك للمنشأة، وكيانها القانوني مع غياب الوعي بالأسس المحاسبية، فإن ذلك يؤثر على أصول المنشأة ويشكل عائقاً أمام المستثمرين والجهات المسئولة عن التمويل لتلك المنشآت، فالبنوك دائماً تتفادى تمويل المنشآت ذات المخاطر المرتفعة نظراً لعدم توافر الضمانات المطلوبة .

(٤) <u>قصور تطبيق معايير المراجعة المصرية داخل المنشآت الصغيرة:</u>

يُعد موضوع مراجعة الحسابات في المنشآت الصغيرة أحد التحديات التي تواجه هذه المنشآت بسبب عدم وجود دفاتر منتظمة تراجع من مراجع حسابات ، واعتماد المراجع للإقرار الضريبي للمنشأة التي تزيد معاملاتها عن مليوني جنيه ، وبالتالي فإن مستوى الأداء المحاسبي قد لا يرتقي في الكثير من الحالات لما هو موجود في المنشآت الكبيرة التي ألزمتها التشريعات بضرورة وجود حسابات كاملة ومصدق عليها من مراجع حسابات خارجي .

وبرزت عدة قضايا رئيسية عند مراجعة المنشآت الصغيرة تشمل الفصل في المسئوليات بين مراجع الحسابات والمدير / مالك المنشأة الصغيرة ، وتقييم وإدارة المخاطر المختلفة مثل المخاطر التشغيلية التي تتسبب في ارتفاع تكلفة معاملاتها مقارنة بالعائد من النشاط، مما يؤثر على ربحيتها، وجعلها أكثر عرضة لإنهاء وتصفية النشاط ، أو المخاطر التمويلية والصعوبات في الحصول علي التسهيلات الائتمانية والخدمات المالية والمصرفية نظراً لعدم توفير الضمانات المطلوبة والقدرة على التعبير عن المركز المالي للمنشأة وتحمل المخاطر الائتمانية. علاوة على افتقاد تلك المنشآت إلى مقومات نظام الرقابة الداخلية، الأمر الذي يجعل البيانات المالية المقدمة منها غير موثوق بها ، ويصعب الاعتماد عليها من قبل المستخدمين الخارجيين **(شيماء الروبي ، ٢٠١٦ : ١٢)** .

وبالرغم مما أظهرته الطبيعة الخاصة بالمنشآت الصغيرة فإن لجنة المعايير المصرية اكتفت بإصدار الإرشاد المصري رقم (١٠٠٥) الاعتبارات الخاصة في مراجعة المنشآت الصغيرة والذي أشار إلى أن تلك المنشآت أدت إلىإثارة عدد من الاعتبارات خاصة عند المراجعة ، ولكنه لم يتناول هذه الاعتبارات حيث إن الإرشادات المصرية في ممارسة عملية المراجعة لا تضع أية متطلبات جديدة لمراجعة المنشآت الصغيرة ، كما أنها لا تقوم بعمل أي استثناءات لمتطلبات معايير المراجعة المصرية **(شيماء الروبي،٢٠١٦ : ١٣).**

ويرى الباحث أنه يجب على الجهات المعنية في مصر إيجاد سبل لتوعية أصحاب المنشآت الصغيرة (المدير /المالك) بأهمية عملية المراجعة وأهمية تطبيق معايير المراجعة المصرية ليس

فقط لاعتماد التقارير المالية المقدمة لمصلحة الضرائب أو جهات التمويل إذا استلزم الأمر ، وإنما لتقليل المخاطر المحتملة من غش، وتدليس، وسوء استخدام أصول المنشأة الصغيرة ، وتطوير الممارسات الإدارية الداخلية .

يتضح مما سبق وجود معوقات لتطبيق دليل الإرشادات المحاسبي الخاص بالمنشآت الصغيرة ، **ولتلافي هذه المعوقات والحد منها يقترح الباحث النقاط التالية لتسهيل تطبيق الدليل في تلك المنشآت :**

(١) وضع تعريف محدد للمنشآت الصغيرة :

يُلحظ عدم وجود تعريف متفق عليه للمنشآت الصغيرة، فالبعض يعتمد على عنصر رأس المال والبعض الآخر يعتمد على عدد العمال ، في حين نجد آخرين يعتمدون على عنصري رأس المال والعمالة معاً ، وهذا شأنه أن يضعف الجهود الرامية التي تسعى لتنمية هذا القطاع وتطويره ، حيث يصعب التعرف على المنشآت المراد التعامل معها ، **ويرى الباحث أهمية وضع تعريف محدد لتلك المنشآت حتي يمكن تطبيق دليل محاسبي يتلاءم مع طبيعتها وخصائصها ، بالإضافة إلى تحقيق المزايا التالية** :

أ- تحديد الإطار الذي يشمل المنشآت الصغيرة وبالتالي سهولة تحديد أعضاء هذا القطاع .

ب- إمكانية المقارنة بين حجم ونتائج أعمال المنشآت الصغيرة داخل الدولة وبين القطاعات المختلفة .

ج- سهولة التنسيق بين الجهات العاملة في مجال دعم ومساندة أصحاب المنشآت الصغيرة.

(٢) تصميم نظام محاسبي ملائم للمنشآت الصغيرة :

إن وجود دليل محاسبي خاص بالمنشآت الصغيرة وحده لا يكفي لأن تكون العمليات والتقارير المالية سليمة ما لم يكن هناك مقومات للتطبيق وأساس يبني عليه تطبيق هذا الدليل بالشكل الذي وضع من أجله ولتوفير بيئة ملائمة لتطبيق دليل الإرشادات الخاص بإعداد التقارير المالية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة يتم تصميم نظام محاسبي لتلك المنشآت يختلف عن النظام المحاسبي في المنشآت الكبيرة في بعض الأمور منها :

(أ) من حيث مقومات النظام المحاسبي تختلف الدفاتر والسجلات المحاسبية التي يجب أن تمسكها المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن الدفاتر التي يجب أن تمسكها المنشآت الكبيرة .

(ب) ليس هناك ضرورة في حالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة أن تعد أو تحتفظ بدليل منظم للحسابات في شكل قوائم مستقلة عكس ما هو واجب أن يتبع في المنشآت الكبيرة .

(٣) تأهيل مُعدي القوائم المالية ومراجعي الحسابات للمنشآت الصغيرة :

ويقترح أن يتبع الآتي لتأهيلهم :

أ- تحديد الاحتياجات التدريبية لمُعدي القوائم المالية ومراجعي المنشآت الصغيرة في بيئة الأعمال المصرية.

ب- وضع خطة تدريبية تهدف إلى تأهيل مُعدي القوائم المالية على تفسير وتطبيق معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة بما يُسهم في فهم دليل الإرشادات المحاسبي المقترح.

ج- وضع إرشادات تفصيلية للمعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة مع الأمثلة العملية ، وإجراءات التطبيق التفصيلية.

نتائج البحث:

توصل الباحث إلي عدة نتائج منها :

١- تتعدد الممارسات المحاسبية الحالية للمنشآت الصغيرة بمصر نتيجة عدم الاتفاق على إطار محاسبي موحد ينظم تلك الممارسات ، حيث تبين للباحث من خلال نتائج الدراسة أنه لا يوجد إطار موحد يحكم المنشآت الصغيرة عند إعداد قوائمها المالية، حيث إن هناك تداخلاً بين كل من معايير المحاسبة المصرية ، والمباديء المحاسبية المتعارف عليها، والقوانين واللوائح المنظمة لسوق المال ، وقانون الشركات ولائحته التنفيذية عند إعداد القوائم المالية لها، مما يؤدي إلى تعدد الممارسات المحاسبية بها ، وصعوبة إجراء المقارنات بين القوائم المالية لتلك المنشآت.

٢- هناك حاجة لبناء دليل إرشادات محاسبي منفصل متفق عليه للمحاسبة في المنشآت الصغيرة ينظم طبيعة عمل تلك المنشآت ويحكم كافة جوانب المحاسبة، والتقرير المالي سوف يؤدي إلى تعزيز الثقة في قوائمها المالية وتوفير أساس للمقارنة فيما بين المنشآت المتماثلة وبعضها البعض.

٣- اعتمد دليل الإرشادات المحاسبي المقترح على معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة مع إجراء تعديلات بما يتلاءم واحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة في ضوء معيار التكلفة والعائد.

٤- هدف دليل الإرشادات المحاسبي إلى تبسيط العديد من مباديء الاعتراف والقياس المستخدمة في معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة سواء فيما

يتعلق بالأصول (الأصول الثابتة من المخزون ، الشهرة، تكاليف الاقتراض ، الإيراد) ، والالتزامات ، مع استخدام التكلفة التاريخية كقاعدة القياس الأكثر شيوعاً ، والتي تعتمد عليها المنشآت عند إعداد قوائمها المالية، وذلك للتيسير على المنشآت الصغيرة.

٥- تخفيض متطلبات الإفصاح في الدليل المحاسبي المقترح بشكل كبير بالمقارنة بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة ، حيث تم حذف موضوعات لا تواجهها المنشآت الصغيرة في بيئة الأعمال المصرية (مثال ربحية السهم ، التقارير القطاعية ، معاشات التقاعد) ، بالإضافة إلى أن تكلفة الامتثال لها وتطبيقها تتجاوز العائد أو المنفعة المتوقع الحصول عليها ، ومن ثم فهي غير ضرورية لمستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة.

٦- يسهم دليل الإرشادات المحاسبي المقترح الخاص بإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة في زيادة درجة الملاءمة والموثوقية في القوائم المالية للمنشآت الصغيرة ، والإفصاح الملائم للقوائم المالية ، وتحسين مبدأ المقارنة بين المعلومات المالية للمنشآت الصغيرة وبعضها البعض .

٧- هناك معوقات تواجه إمكانية تطبيق دليل الإرشادات المحاسبي المقترح للمنشآت الصغيرة في بيئة الأعمال المصرية، ومن أهم تلك المعوقات: عدم الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة، وتحمل تكاليف إضافية نتيجة تطبيق معايير المحاسبة ، وقصور تطبيق معايير المراجعة المصرية داخل المنشآت بالإضافة إلى قلة خبرة العاملين بإدارة الحسابات، أو الإدارة المالية بالقواعد المحاسبية، وعدم اقتناع إدارة المنشأة الصغيرة بأهمية تطبيق دليل محاسبي .

٨- يمكن تلافي معوقات تطبيق الدليل عن طريق إلزام المنشآت الصغيرة بإمساك دفاتر محاسبية منتظمة مع تقديم حوافز ضريبية للملتزمين ، وتدريب المحاسبين وأصحاب المنشآت الصغيرة على كيفية إمساك دفاتر محاسبية والتسجيل فيها ، وتوضيح مزايا تطبيق دليل الإرشادات المحاسبي .

توصيات البحث :

١- ضرورة أن يكون هناك دليل محاسبي خاص بالمنشآت الصغيرة ، ويمكن للجهات المسئولة عن تنظيم الممارسات المحاسبية تبني الدليل المقترح في هذه الدراسة كأساس لإصداره.

٢- استخدام نموذج القياس على أساس التكلفة التاريخية فى المنشآت الصغيرة، ولا يتم استخدام القيمة العادلة إلا فى حالات معينة، والتى يكون فيها سعر السوق قابل التحديد بدون تكاليف كبيرة .

٣- إعادة النظر في المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) للمنشآت الصغيرة ومحاولة تعديله بما يتلاءم مع طبيعة وخصائص المنشآت الصغيرة في بيئة الأعمال المصرية، مما يسهم في معالجة المشكلات المحاسبية التى تتعرض لها هذه المنشآت، ولا ينبغي أن يكون المعيار المصرى ترجمة للمعيار الدولى.

٤- أن تقوم الجهات المنوط بها تنظيم شئون مهنة المحاسبة والمراجعة بمصر بعقد ورش عمل، أو دورات تستهدف كل من مالكي ومديري المنشآت الصغيرة بهدف توعيتهم، بأهمية توحيد الممارسات المحاسبية في منشآتهم ، ولابد من تطبيق دليل محاسبي مقبول يلائم مبدأ التكلفة والعائد.

٥- إضافة مقرر دراسي ضمن مقررات كلية التجارة لطلبة قسم المحاسبة بالجامعات المصرية بمستوى البكالوريوس والدراسات العليا خاص بالمحاسبة في المنشآت الصغيرة، وهو أمر متبع في العديد من دول العالم المتقدمة والنامية إيماناً بأهمية تلك المنشآت ، نظراً لكونها تعد بمثابة الآلة التي تحرك النمو الاقتصادي ، وتعمل على توفير فرص عمل ، فهي نواة لمنشآت رائدة ومنشآت صاعدة .

٦- تشكيل لجنة للقيام بدراسة القوانين والتشريعات واللوائح والقرارات الوزارية ذات الصلة بالمنشآت الصغيرة بمصر، ، ووضع كتيب يضم كافة القوانين المنظمة لها، نظرًا لتعدد وتنوع القوانين واللوائح والقرارات المنظمة لهذا القطاع فى مصر.

التوجهات البحثية المستقبلية :

١- دراسة مشكلات المراجعة للتقارير المالية التي تصدرها المنشآت الصغيرة.

٢- دراسة مشكلات قياس الدخل الضريبي للمنشآت الصغيرة.

٣- دراسة أثر المشكلات المحاسبية فى المنشآت الصغيرة على الأداء المالى لهذه المنشآت.

٤- دراسة ميدانية لقياس مدى قدرة المنشآت الصغيرة على تطبيق المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) وقياس التكلفة والعائد من جراء تطبيقه .

المراجـــع

أولاً: المراجع باللغة العربية :

(١) **أحمد الصباغ (دكتور)** ، **(٢٠١٦)** "تحليل وتقييم معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومقترحات التطوير" ، **المجلة العلمية** ، **كلية التجارة** ، جامعة الإسكندرية ، العدد الثاني.

(٢) **حنان درويش (دكتور)** ، (٢٠١٦) "اتجاهات المحاسبين والمراجعين نحو المعيار المحاسبي المصري للإفصاح المحاسبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد ٢٠ ، العدد الأول.

(٣) **خالد إدريس ، د . مايو عبد الله(دكتور)** ، (٢٠١٣) "قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تفصيل لبعض المعايير التي تناسب البيئة الاقتصادية في الجزائر" ، **الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والموسطة في الجزائر "، جامعة الوادي .**

(٤) **شيماء الروبي (٢٠١٦)** "إطار مقترح لقياس أثر تطبيق معايير المراجعة المصرية على مراجعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة" ، **رسالة دكتوراة غير منشورة** ، كلية التجارة جامعة قناة السويس.

(٥) **طارق عبد العال حماد (دكتور)** ، (٢٠٠٣) "منهج محاسبي مقترح لإعداد تقارير مالية تلائم المنشآت الصغيرة" ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة** ، جامعة عين شمس ، العدد الأول .

(٦) **رضوان علي خالد قاسم** (٢٠١٢) "دور المعلومات التكاليفية في ترشيد قرارات المنشآت الصناعية الصغيرة ، دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة" ، **رسالة دكتوراة غير منشورة** ،كلية التجارة ، جامعة اسيوط.

(٧) **عاشور عبد الجواد (دكتور)** ، (١٩٩٣) "القانون التجاري ، المباديء العامة وشركات الأشخاص" ، (الناشر :مكتبة النصر)، جامعة القاهرة .

(٨) **عبد الرحمن عبد الفتاح عبد الرحمن (دكتور)** ، (٢٠١١) "دراسة تحليلية لانعكاسات مدى ملاءمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم علي بيئة الأعمال المصرية : دراسة ميدانية" ، **المجلة العلمية** ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، مجلد ٤٨ ، العدد ٢ ، ٢٠١١.

(٩) **عبد الرحمن موسى وآخرون (دكتور)** ، (٢٠١٦) "تصميم نظام معلومات محاسبي لتخطيط موارد المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة في إطار بطاقة الأداء المتوازن" ، **متاح على** www.amarabac.com

(١٠) **عصام محمد البحيصي(دكتور)** ، (٢٠١٤) "واقع نظام المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين : دراسة استطلاعية" ، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية** ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الأول .

(١١) **علاء فتحي زهري (دكتور)** ، (٢٠١٢) "مدى ملاءمة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في البيئة المصرية" ، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** ،كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ، العدد الثالث ، الجزء الثاني .

(١٢) **عمر عزاوي ، آمال مهارة (دكتور)** ، (٢٠١٢) "المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : فرصة وتحدي للدول النامية ، مع الإشارة لتجربة الجزائر" ، **مجلة الباحث** العدد ١١.

(١٣) **نبيل قطب (دكتور)** ، **(٢٠٠٠)** ، **"**الدفاتر التجارية وأهميتها**"** ، **مجلة المحاسبة السعودية** ، العدد الرابع والعشرون ، السنة السادسة.

(١٤) **يحي أبو طالب (١٩٩٧)** **"**القيد المفرد ونظامية الدفاتر" ، النشرة الدورية لجمعية الضرائب المصرية ، **جمعية الضرائب المصرية** ، المجلد السابع ، العدد ٢٧ .

ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية :

(1) Ademola, G. O., James, S. O., and Olore, I. **(2012). The Roles of Record Keeping In The Survival and Growth of Small Scale Enterprises in Ijumu Local Government Area of Kogi State. Global** Journal of Management And Business Research**,12(13) .**

(2) Anas al-bakri et al., **(2014)" the required information and financial statement disclosure in SMEs "** Journal of finance and accounting , **, Vol. 16.**

(3) Baas, T. and Schrooten**, M. (2006). Relationship Banking and SMEs: A Theoretical Analysis.** s*mall Business Economics*, **27(2-3).**

(4) Carsberg, Bet al., (1985). Small Company Financial Reporting. Prentice Hall/ICAEW.

(5) European commission(2010) " **stackeholders meeting on the review of the accounting directives and ifrs for smes** " available from : http : // www.iasb .com ,

(6) Joshi, P.. L., & Ramadhan, S. (2002). **The Adoption of International Accounting Standards By Small and Closely Held Companies: Evidence From Bahrain.** The International Journal of Accounting: 37(4).

(7) Main , M & Zegbal , D (2006) "**Financial Reporting of Small Business Entities in Canada "journal of small business management** , Vol. 44, P. 513.